مفهوم العلمانية عند اتاتورك

يمكننا متابعة تطورات العلمانية في تركيا اذ هناك رأي يقول بأنها تعود الى العهد العثماني وبالتحديد الى عام ١٧١٨م، وبالرغم من ان العديد من الاصلاحين ضلوا متمسكين بالاسلام واستقر في اعتقادهم ان الأخير يجب ان يبقى احد الدعامات التي تقف عليها الدولة العثمانية ، فأن هؤلاء الاصلاحين من جانب أخر اخذوا يضيقون ذراعا بسيطرة علماء الدين على الناحيتين التعليمية والقانونية وكانوا يدركون ضرورة التغيير والتجديد ، وكان القرنان الثامن والتاسع عشر هما المرحلة التي دار فيها الجدل بين الاصلاحين وأولئك الذين كانوا يفضلون بقاء الوضع الراهن وقد ضل عموم الناس بعيدين عن هذا الاضطراب.

وقبل العشرينات لم تبقى مقاومة من قبل في المجتمع للتغيرات الأساسية التي جاء بها اتاتورك بما فيها الخلافة وإنهاء محاكم الشريعة وسن قوانين جزائية وتجارية وسيطرة الدولة على التعليم وتأميم دوائر الأوقاف كما ان العديد من المثقفين قد وجودا صعوبات كبيرة في تقمص الإيديولوجية الجديدة ولكن مع ذلك فقد كانت هناك موافقة واسعة على الخطوات التي كانت تهدف الى ما يسمى بتحديث الدين الاسلامي لكي يتماشى مع ما كان يكرره اتاتورك دائما من إغراضه " هو تنقية الدين الاسلامي وفتح الباب للفكر الاسلامي ، وخلق نوع جديد من الافراد الأحرار ولإظهار ان أساس السياسة الدينية الكمالية هو النظام العلماني وليس الزندقة وحاول اتاتورك ان يسبغ على ثورته طابعا إسلاميا لنيل تأييد شعب الاناضول لحركته وعليه فقد تحدث بلغة اسلامية في اكثر من مناسبة واحدة لاستقطاب هذه الشريحة من الرأي العام التركي وأكد في خطابه في مسجد مدينة باليكسير في ٧ شباط ١٩٢٣ على " ان المساجد ليست لكي ينظر بعضنا الى بعض ركوعا و سجودا بل هي للطاعة والعبادة ولكي نتداول في أمور الدين والدنيا ونتشاور بيننا فيما نحتاج إليه ، ان كل فرد من افراد الشعب يجب ان يعمل لصالح بلده روحا وجسدا إننا ألان هنا لأجل استقلالنا ومستقبلنا ولاسيما سيادتنا ".

ويذهب اتاتورك قائلا وهو يؤكد حقيقة الجمع بين الدين والدولة " كان رسول الله (ﷺ) يلقي الخطبة على الناس فيشرح لهم ويبين لهم سلوكهم والقضايا اليومية التي تشغلهم وكان يتحدث عن الإدارة والسياسية والغزوات والأمور الاجتماعية والمالية... وكان الخلفاء الراشدون ﷺ يفعلون ذلك ".

وعليه فقد قام مصطفى كمال بإلغاء السلطنة والخلافة في المدة الواقعة بين ١٩٢٢-١٩٢٤ وكانت نتيجة تبني قانون توحيد التعليم والذي اكد التعليم العلماني في عام ١٩٢٤ ومنع ارتداء غطاء الرأس الديني والحجاب (١٩٢٥) والأخذ بمعالم القوانين الغربية محل القوانين الاسلامية (١٩٢٦) وتبديل الأبجدية العربية بالأبجدية لاتينية (١٩٢٨) وتغيير يوم العطلة الرسمية من الجمعة الى الأحد (١٩٣٥) ومنح المرأة حقوق المساواة مع الرجل وذلك في عام (١٩٣٤).

وقد عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست وثلاثين سنة أهم التعديلات التي دخلت على دستور عام ١٩٢٤ في سنوات ١٩٢٨ ،١٩٣٤، ١٩٣٧ والتي كانت تتعلق بالعلمانية ، اذ ان المادة الثانية من دستور عام ١٩٢٤ كانت تؤكد ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي وبموجب التعديل الثالث أصبحت المادة الثانية تقرأ بالشكل التالي "ان تركيا هي جمهورية ملية شعبية دولتها علمانية ثورية لغتها الرسمية التركية ومقرها مدينة أنقرة ".

أما فيما يخص تعديل عام ١٩٤٣ فإنها تتعلق بحق منح المرأة المساواة مع الرجل في التصويت فضلا عن حقها في الإسهام بالوظائف العامة في الدولة ، ونتيجة لهذه التطورات أصبحت العلمانية في تركيا إحدى الأسس الفكرية الرسمية التي تعيين سياسة الدولة في العهد الجمهوري الا ان الدولة لم توضح الأهمية التي تعطيها العلمانية أو تفسر معناها وقد أدى ترك مفهوم العلمانية غامضا الى تطبيق العلمانية كشكل معارض للدين وان تكون مصدر قلق في البنية الاجتماعية التركية.

ومن نتائج العلمانية في تركيا ان حكومة مصطفى كمال شجعت الحركات الإلحادية من الناحية الأدبية والمادية ولهذا الغرض تم تأليف كتب كثيرة كان هدفها التشكيك في حقائق الأديان كلها والدعوة الى تركيا ملحدة وقد تصدر هذه الحركة في تركيا احمد ادهم " الذي جاء الى مصر وحاول نشر أفكاره الإلحادية فيها .

وبعد وفاة اتاتورك وبصورة خاصة منذ ظهور الاحزاب المعارضة في عام ١٩٤٦ أصبحت هناك اهتمامات من قبل الشعب التركي في بالاسلام.

ويجب ان نؤكد في هذا الشأن ان أغراض العلمانية في تركيا هي جزء من إغراض القومية بغية أيجاد دولة حديثة قومية بدون التأثر بالدين ، ومن وجه نظر الطبقة الحاكمة ان العلمانية تعد

نموذجا جديدا للحرية الفردية وكونها عقلانية وعلمية ضد التقليد في المجتمع . وعلى الرغم من ان الحزب الجمهوري قد منع في نهاية عام ١٩٤٦ أي مناقشة حول المسائل الدينية والسماح لمسألة التعليم الديني الا انه قام بالسماح لهذه الأمور بالظهور في نهاية الأربعينات.

ان تغيير سياسة حزب الشعب الجمهوري يرجع اساسا الى ان التأثير الغربي على الريف التركي كان قليلا والريف التركي في وقته كان يشكل ثلاثة أرباع العدد الكلي للسكان. وعليه يمكن القول ان المدة الواقعة بين ١٩٣٨-١٩٤٩ تعد من المراحل المهمة في السلوك السياسي التركي اذ قام اينونو بإصدار قوانين تخص الدين وعلى سبيل المثال صدر قانون رقم ٤٠٥٥ في حزيران ١٩٤١ ، الخاص بالعقوبة في حال ارتداء الطربوش وترتيل الأذان باللغة العربية فنتيجة لذلك فقد أجريت بعض التغيرات على المادة ٥٢٦ من قانون العقوبات التركي وبموجب القانون رقم ٤٠٥٥ وقد أكدت هذه المادة المعدلة على زيادة العقوبة من شهر واحد الى ثلاثة أشهر وقامت الحكومة بإضافة بعض الأمور على المادة ٦٦٧من القانون الصادر في ١٩٢٥ بموجب المادة المرقمة ٥٤٣٨ والمؤرخة في حزيران ١٩٤٩، وقد تناولت هذه الإضافة أمورا شتى منها : مدة السجن والغرامة والنفي ، الى جانب الأمور التي لها علاقة بالأنظمة المتعلقة الدراويش.

وفي الحقيقة جسد حزب الشعب الجمهوري العلمانية خلال مؤتمره السابع الذي عقد في ٢كانون الاول عام ١٩٤٧ اذ قرر : "يعتبر حزبنا أن جميع القوانين منسجمة مع متطلبات المدينة الحديثة ، وان منع الأفكار الدينية من الشؤون العلمانية للحكومة والسياسة تكون هي العامل الرئيس للنجاح والتقدم والتطور".

ونتيجة لذلك فقد أكدت الحكومة في برنامجها ٢٣كانون الثاني ١٩٤٩ السياسة العلمانية والمتعلقة بالمدارس الابتدائية حيث جاء فيه :"نحن لا نقبل الخرافات التي سكرت هذا الشعب لقرون وان نرجع للخلف تحت ستار الدين".

وعلى الرغم من ان نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة هي ٢٠% في الريف التركي الا انه مع ذلك كان الاتجاه قويا ضد العلمانية في الريف ، لأن الاسلام بالنسبة للفلاحين في الريف التركي هو الطريق العام للحياة أكثر من النظام القانوني للأفكار ولذلك عارض هؤلاء التمدن الحديث

على الأنموذج الغربي ،ولذلك لم يقطع الفلاحون علاقتهم مع الوطن العربي اذ قاموا بإرسال أولادهم الى الجامعات المصرية ومنها على سبيل المثال جامعة الأزهر.

اما فيما يخص الطبقات الارستقراطية في تركيا فقد كانت تقوم بالدفاع عن مبادئ اتاتورك وقد عملت هذه الطبقة ضد السلطة العثمانية والتعاليم الدينية خصوصا وان هذه الطبقات كانت تحتفظ بحقها في ممارسة الشؤون السياسية على العكس من الفلاحين لم يكن لهم نصيب مباشر من مقاعد السياسة الوطنية قبل القانون الانتخابي في عام ١٩٤٦ بسبب عدم السماح لهم للوقوف كمرشحين أن هذا الوضع كان يعود في تلك المدة الى تصنيف المجتمع التركي الى طبقات اجتماعية .

وبعد ظهور القانون الانتخابي لعام ١٩٤٦ نرى ان الطبقات المثقفة أخذت تعمل بنصائح الفلاحين ورغباتهم في الشؤون السياسية بحيث اصبح لهم دور كبير في التصويت على الرغم من أنهم لم يكونوا مرشحين للمناصب الوطنية.